

التطبيع المستحيل بين الاتحاد الأوروبي وأردوغان

د. خطار أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

يبدع الاتحاد الأوروبي في مسعاه لاسترضاء تركيا أردوغان باي ثمن بالرغم من تجاذب يطغى على صلات الطرفين ونزاع حول أكثر من ملف. وبينما كانت بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي الرئيسي) تطرح توجهها أكثر إيجابية مع أنقرة، بدأ التطبيع المنشود بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مستحيلاً حتى إشعار آخر. والدليل ما حصل من "إهانة" لرئيسة المفوضية الأوروبية عند زيارتها الأخيرة لتركيا وتوصيف رئيس الحكومة الإيطالية للرئيس التركي رجب أردوغان بالكناتور، وأضف إلى ذلك الأداء التركي والحساسية الأوروبية حياله. ولذا تبدو آفاق العلاقات الثنائية غير واعدة وتحمل سحب الخلاف.

الضعف والانقسام الأوروبيان سمحا للسلطان أردوغان أن يتنمر على مستشارة ألمانيا متمهما بإبها بالنازية الجديدة ويقرع الرئيس الفرنسي دون مبالاة بالانعكاسات وكل هذا التهاون الأوروبي قلس النفوذ الأوروبي في المتوسط

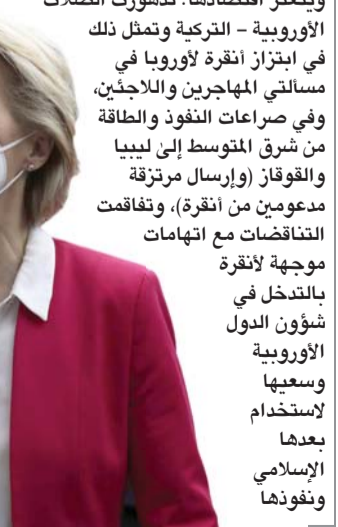
بعد سنة من التوتر وبعد طي التلويح بالعقوبات، أراد الاتحاد الأوروبي فتح صفحة جديدة مع أنقرة متناسيا الكثير من النزاعات والانتهاكات التركية لمنظومة القيم التي تزعم أوروبا الدفاع عنها. لكن هذا الاندفاع الأوروبي لم يتحسس له أنقرة وتفاقت الأمور مع الإهانة التي تعرضت لها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين (التي كانت ضمن وفد أوروبي رفيع المستوى) في السادس من أبريل في أنقرة حيث تم تخصيص مقعدين مستقلين لكل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الاتحاد الأوروبي شارل ميشال. بينما لم يتم معاملة فون دير لاين (وزيرة الدفاع الألمانية السابقة) بالمثل واضطرت للجلوس على أريكة جانبية بعد عدم التصرف من إخفاء ذنوبها تجاه هذا المتصنف الذي اطلقت عليه الصحافة الأوروبية لقب فضيحة "كنية غيت" (أو أريكة غيت) الذي أدانته الاتحاد الأوروبي. أما أحد السياسيين الفرنسيين، الذي صوب على تراخي الاتحاد الأوروبي وضعفه المزمع، فقد شبه ما حصل في قصر أنقرة بلوحة يمكن أن يطلق عليها اسم "الاستسلام". من جهتها، ردت وزارة الخارجية التركية بتحميل الاتحاد الأوروبي مسؤولية الإشغال البروتوكولي مؤكدة أن ترتيب المقاعد موضع الجدل كان اقتراحه الجانب الأوروبي. ولكن ذلك لا يبدو متقاعاً وفي ما يتعدى إهمال أو عدم تنبه موظفين، هناك ما ينبئ عن انقضاء تركي بالاتحاد الأوروبي ورموزه، وعدم تقدير الخطوات الإيجابية من قبل بروكسل.

قبل تسليط الضوء على الحادث البروتوكولي، يمكن القول إن أردوغان حظي بتعامل تفضيلي لم يلقه أنداده من رؤساء الدول، إذ جاءه في أنقرة وفد من أعلى القادات ضم رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية وذلك من أجل ترميم العلاقات الثنائية في وقت تتعرض فيه تركيا للعقوبات الأميركية ويتعثر اقتصادها. تدهورت الصلات الأوروبية - التركية وتمثل ذلك في ابتزاز أنقرة لأوروبا في مسالتي المهاجرين واللاجئين، وفي صراعات النفوذ والطاقة من شرق المتوسط إلى ليبيا والقوقاز (وإرسال مرتزقة مدعومين من أنقرة)، وتفاقت التناقضات مع اتهامات موجبة لأنقرة بالتدخل في شؤون الدول الأوروبية وسعيها لاستخدام بعدها الإسلامي ونفوذها

لدى المسلمين ومنهم الأوروبيون من أصول تركية. وأدى الموقف الفرنسي المتضامن مع اليونان وقبرص في التصدي لطموحات أردوغان، وأدى التهديد الأوروبي بالعقوبات ووصول إدارة بايدن والوضع الاقتصادي التركي إلى نقلة أردوغانية تكتيكية مع خطوات تصالحية تجاه اليونان وقبرص، واستدعاء السفن التركية التي كانت تنقب عن حقول الغاز اليونانية والقبرصية في البحر المتوسط، واستئناف المحادثات المباشرة بين أثينا وأنقرة. تبعاً لذلك اعتبر الجانب الأوروبي أنها فرصة لتمديد اتفاقية 2016 بشأن تدفقات الهجرة، وهذا يوقف الابتزاز ويخفف من الهواجس التي تبتديها غالبية الدول الأوروبية. هكذا أراد السبعة والعشرون استئناف علاقة سليمة مع أنقرة "الشريك المهم"، لاسيما في موضوع استضافة اللاجئين. ويعتبر هذا الموضوع "كعب أخيل" (نقطة ضعف) الجانب الأوروبي بالرغم من أن كل الضجيج حول موجة 2014 - 2015 كان مضخماً خاصة أن ألمانيا البلد الأكثر استقبالية للاجئين السوريين كانت تشكو من نقص ديموغرافي مقلق. وخلال مباحثات أنقرة عبر رئيس الاتحاد شارل ميشال عن الامتنان لتركيا على استقبال 3.6 مليون سوري، لكن أنقرة ركزت على احترام بروكسل لتعهداتها بدفع 6 مليارات يورو مقابل وقف تدفقات الهجرة واللجوء. ومن هنا كان تمديد اتفاقية 2016 من أبرز نقاط البحث مقابل تامين استمرار التمويل الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، تحاول المفوضية الأوروبية إبداء الاستعداد لخطوات ملموسة مع اقتراح تحديث محتمل لاتفاقية الاتحاد الجمركي من أجل وصول تركي أوسع إلى السوق الأوروبية. وهذه العملية التطبيعية ستكون حسب الجانب الأوروبي "عملية تدريجية ومناسبة وقابلة للعكس". لكن أوساطاً أوروبية تأسف أن يفوق تمسك الاتحاد بعلاوة مستقرة مع تركيا على أهمية احترام أنقرة لسيادة القانون وخاصة بعد حملة القمع الواسعة منذ إحباط محاولة الانقلاب في 2016، وأخيراً يزداد التعسف مع قيام السلطات التركية بإجراءات قانونية لحظر حزب الشعوب الديمقراطي (ثاني قوة معارضة في البرلمان في تحد لسبعة ملايين ناخب صوتوا لهذا التشكيل في الانتخابات التشريعية لعام 2018). وتحتد أردوغان الاتحاد الأوروبي مع إعلانه في 20 مارس الماضي عن الانسحاب من اتفاقية إسطنبول (معاهدة أوروبية تهدف إلى حماية النساء من العنف)، وبالرغم من تشديد الاتحاد على أن "قضية حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض"، يبدو أن تعويل الاتحاد الأوروبي على تركيا في الحد من الهجرة يؤثر على مواقفه ومصداقيته. وفي هذا الخصوص يتقدم الكثير من السياسة الأوروبيين مؤسسات الاتحاد المكتشف إستراتيجياً لأن عدم السيطرة على الحدود الخارجية يجعل الاتحاد الأوروبي في موقع ضعيف أمام تركيا.

يمكن القول إن أنقرة استفادت ملياً من انقضاء قادة الاتحاد الأوروبي حول الإستراتيجية التي يجب تبنيها في ما يتعلق بـ"الحليف التركي الإشكالي"، إذ بينما كان موقف بعض الدول الأعضاء مثل فرنسا واليونان وقبرص متشدداً، ركزت دول أخرى مثل ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا على مبادرات دبلوماسية لتهدئة الحساسات الحربية لأردوغان، ولأنها كانت تنظر إلى تركيا كحليف إستراتيجي أساسي وحارس للحدود الأوروبية! هذا الضعف والانقسام الأوروبيان سمحا للسلطان أردوغان أن يتنمر على مستشارة ألمانيا متمهما بإبها بالنازية الجديدة، أو يقرع الرئيس الفرنسي ماكرون من دون مبالاة بالانعكاسات. وكل هذا التهاون الأوروبي قلس النفوذ الأوروبي في المتوسط وأكد على كسوف دور القارة القديمة في المعادلة الدولية الجديدة، والآن يبدو التطبيع مع أردوغان رهاناً عيبياً ومستحيلاً إذا لم ينطلق من قواعد صحيحة ومن دون مساومة.



لعبة التذاكي لدى النظام السوري

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

بعد ما يزيد على أسبوع من نشر فريدريك هوف مقاله عن سعيه في مرحلة معينة كميحوت للإدارة الأميركية إلى تحقيق سلام بين سوريا وإسرائيل، لم يصدر عن الجانب السوري أي نفي لما ورد في المقال أو توضيح له. كان عنوان المقال كافياً كي يكون هناك رد على هوف. كان العنوان "الأسد: مزارع شيعا سورية، بغض النظر عما يدعيه حزب الله".

في المقال الطويل الذي نشره موقع "نيولابز ماغازين"، وهو جزء من كتاب سيصدره هوف قريباً، تفاصيل دقيقة عن جهوده للتوصل إلى سلام بين سوريا وإسرائيل. كذلك فيه جانب من تحليل فكري بينه وبين بشار الأسد الذي فاجأه في جلسة عقدت يوم 28 شباط - فبراير 2011 في "قصر تشرين"، وهو قصر الرئاسة السوري، بكلام صريح ومباشر عن مزارع شيعا وتلال كفرشوبا التي يعتبرها "حزب الله" أراضي محتلة. اعتبرها كذلك كي يبرر الاحتفاظ بسلاحه تحت شعار "المقاومة". مؤسف، بل محزن أن ما تبين منذ العام 2000، تاريخ انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تنفيذاً للقرار الرقم 425 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في العام 1978، هو استخدام "حزب الله" ذرائع من أجل الاحتفاظ بسلاحه، هذا السلاح الذي ليس سوى سلاح موجه إلى صدور اللبنانيين الآخرين العزل. مؤسف ومحزن أكثر استفاقة بشار الأسد في 2011 على أن مزارع شيعا سورية. لماذا لم يوضح ذلك ويؤكد منذ البداية. لا تفسير منطقياً للامر سوى الخدمات المتبادلة بين "حزب الله"، أي إيران، من جهة والنظام السوري من جهة أخرى. خدمات متبادلة ذهب ضحيتها لبنان وجنوب لبنان.

فعله في سوريا، منذ اندلاع الثورة الشعبية فيها قبل عشر سنوات، صب في خدمة إيران. لا يمكن لوم موسكو على ذلك ما دامت لم تستوعب منذ البداية تغطية النظام السوري، وحتى مشاركته، في تنفيذ عملية اغتيال رفيق الحريري. بعد صدور حكم المحكمة الدولية لم يعد سراً من اغتيال رفيق الحريري ورفاقه وظروف الاغتيال.

يمكن التوقف عند تفاصيل أخرى في مقال هوف، تفاصيل يصلح كل منها لفكرة مقال. لكن الأهم من ذلك كله أن المقال يوحي بشكل عام بأن هناك غياباً لأي ثقة جذية لدى الإسرائيليين في بشار الأسد. قد يكون ذلك عائداً إلى معرفتهم بأن النظام السوري لم يرد يوماً استعادة الجولان. لو كان جذياً في ذلك، لما كان اعترض على استعادة مصر سيناء، ولا اعترض أصلاً على زيارة أنور السادات للقدس. لم يكن لدى مصر وقتذاك من خيار آخر غير التفاوض من أجل استعادة سيناء وما فيها من نفط وغاز...

في النهاية، ما حصل في سوريا ابتداء من آذار - مارس 2011، بعد أقل من شهر من الاجتماع الذي انعقد بين بشار الأسد وفريدريك هوف وما دار فيه من تبادل للأراء، يكشف أن الانفجار السوري كان طبيعياً. كان أكثر من طبيعي بعدما مارس النظام لعبة تقوم على التذاكي ولا شيء آخر غير التذاكي باستثناء استخدام الإرهاب وسيلة لابتزاز العرب وغير العرب... وحتى أميركا!

خلاصة الأمر أن أهمية مقال فريدريك هوف تكمن أولاً في كشفه أن النظام السوري لم يرد يوماً استعادة الجولان. كل ما أراد هو المتاجرة بالجولان الذي احتل في العام 1967 عندما كان حافظ الأسد وزيراً للدفاع. لا يزال احتلال الجولان قضية غامضة، لكن الأكد أن الإعلان عن سقوط الهضبة قبل أن تحتلها إسرائيل لم يكن بريئاً.

بين السنتين 2000 و2011 لعب النظام السوري لعبة يمكن وصفها بلعبة التذاكي. قامت تلك اللعبة على الترسيب في وسائل الإعلام أنه يعترف بأن مزارع شيعا لبنانية. فعل ذلك من منطلق الشراكة مع "حزب الله" في لعب ورقة الجنوب اللبناني وتبادل الأدوار بينهما. لم يقدم يوماً على خطوة تترجم تسريباته عن أن المزارع لبنانية. كان مطلوباً منه تقديم مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة في هذا الشأن. لم يفعل ذلك كي يتمكن لبنان من استعادة المزارع.

أما الأهمية الثانية للمقال، فهي تتمثل في أن من الخطأ الاعتقاد أن هناك تمييزاً بين نظام "الجمهورية الإسلامية" في إيران ونظام بشار الأسد. يستطيع الرئيس السوري قول ما يشاء، لكن مرجعيته في نهاية المطاف هي في طهران. هذا ما لم يدركه الجانب الروسي في يوم من الأيام. لم يدرك ذلك ولن يدركه في غياب الرغبة في الاعتراف بأن كل ما

